المؤتمر المصرفي العربي للعام 2009

تأثير الأزمة العالمية



على اقتصاديات دول مجلس التعاون

ورقة مقدمة من محمود النوري

19إبريل 2009

دبي – دولة الامارات العربية المتحدة



أشكر اتحاد المصارف رئيسا وأمينا وإدارة على الاعداد الجيد لهذه الندوة وأشارك الأخوة الذين شكروا الشيخ محمد بن راشد على رعايته الكريمة للمؤتمر والشكر موصول لك السيد الرئيس على ادارة الجلسة.

عنوان الجلسة عام وكبير ولا يغطّي الا بالعديد من الجلسات والمشاركة والحديث لعشرة دقائق تفقد الموضوع أهميته.

لذلك اخترت جزئية كبيرة تحتاج كذلك لمؤتمر خاص لنقاشها حاولت من خلال بعض الأرقام أن القي الضوء على تأثير الأزمة العالمية على اقتصاديات دول مجلس التعاون واستشفاف درجات إختلاف تأثير الأزمة على كل دولة من دول المجلس .



أولا : معروف لدينا كإقتصاديين أن اقتصاديات دول مجلس التعاون بشكل عام "اقتصاديات مكشوفة "

تتأثر بالمتغيرات الاقتصادية الدولية بشكل مباشر وبدون معوقات . فإيراداتها كدول نامية تتأثر بمتغيرات خارج سيطرة دول مجلس التعاون مثل :

- النفط
- الاستثمارات

النفط تحكم أسعاره قوى العرض والطلب وهي الى حد ما خارج نطاق السيطـــــرة الاقتصادية أو السياسية لدول المجلس .

فالطلب خاص بالدول الصناعية أساسا والعرض تؤثر فيه العديد من الدول المنتجة خارج الأوبك .

وإيرادات الاستثمارات كذلك تحكمها قوى ومتغيرات خارج سيطـــــرة دول مجلس التعاون .

كما أن هناك العديد من العوامل مثل التضخم والتركيبـــة السكانيـة وحجم القــوى العاملة وتحويلات العمالة ، كلها تتأثر بمؤثرات خارجية إلى حد كبير .

هذه المقدمة معروفة لكم لكنها مهمة كإرضية للمداخلة .





رغم التقارب الشديد بين دول مجلس التعاون ووحدة شعوبها في الأصل والدين واللغة والتاريـخ المشتـرك والعادات والتقاليد وتشابه أنظمة الحكم في كثيـر من الأوجه وكذلك في الجانب الاقتصـادي كونها دول "مكشوفة" اقتصاديا للاقتصاد العالمي وتعتمـد على النفط بدرجة أو أخرى في تمويل ميزانيات حكوماتها الا أن هناك اختلاف في التفاصيـــل مما يؤثر علـى مدى إنعكاس الأزمة العالمية عليها .



ويمكن وتقديرا للوقت اختصار الإختلافات في ما يلي :

- مستويات دخل الفرد .
- نسبة العمالة الوطنية في الحكومة.
- نمو ميزانيات الانفاق.
- نمو إيرادات الدولة .
- حجم استثمارات الدولة .

مستوى دخل الفرد السنوي لدول مجلس التعاون لسنة 2007



المجموعة الأولى

دولة قطـــر	58,000 دولار
دولة الامارات العربية المتحدة	44,275 دولار
دولة الكويـــت	33,000 دولار

Source : GCC Economic Statistics 8th Edition, 2008 – Gulf Investment Corporation



المجموعة الثانية

مملكة البحرين	17,600 دولار
المملكة العربية السعودية	15,750 دولار
سلطنة عمان	14,700 دولار

Source : GCC Economic Statistics 8th Edition, 2008 – Gulf Investment Corporation



حجم القوى العاملة الوطنية وتوزيعها بين العمل في القطاع الحكومي والخاص لسنة 2007 "العدد بالآلاف"

الدولـــــــــة	العاملين في القطاع الخاص – العدد	العاملين في القطاع الخاص – النسبة المئوية	العاملين في القطاع العام – العدد	العاملين في القطاع العام – النسبة المئوية	إجمالي العمالة الوطنية
دولة الكويـــت	49	%16	255	%83	304
سلطنة عمـــان	132	%52	124	%48	256
مملكة البحرين	67	%66	35	%34	102
دولة قطـــــر	7	%11	55	%89	62
المملكة العربية السعوديـــــــة	761	%50	766	%50	1,527
دولة الامارات	غير متوفرة الأرقام				

Source : GCC Economic Statistics 8th Edition, 2008 – Gulf Investment Corporation



المصروفات السنوية لدول مجلس التعاون "مليون دولار"

الدولة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	متوسط النمو السنوي
مملكة البحرين	2,873	2,938	3,429	4,145	4,835	4,978	11,6
دولة الكويت	18,533	21,429	23,500	35,515	34,136	71,060	30.8
سلطنة عمان	8,294	9,909	10,943	12,838	15,294	15,085	12,7
دولة قطر	7,469	9,918	13,965	18,230	21,265	26,346	28,7
المملكة العربية السعودية	68,600	76,200	92,500	105,000	124,500	109,500	9,8
دولة الامارات	24,897	26,215	28,436	34,303	43,492	N.A.	لأربع سنوات 15,0

Source : GCC Economic Statistics 8th Edition, 2008 – Gulf Investment Corporation

النمو في مصروفات دول مجلس التعاون "مليون دولار"

Bahrain 12%
Kuwait 31%
Oman 13%
Qatar 29%
Saudi Arabia 10%
Emirates 15%

$ BN

130,000
120,000
110,000
100,000
90,000
80,000
70,000
60,000
50,000
40,000
30,000
20,000
10,000
0

2003 2004 2005 2006 2007 2008

Year



Source : GCC Economic Statistics 8th Edition, 2008 – Gulf Investment Corporation

تقديرات الاحتياطيات الخارجية لدول مجلس التعاون "بليون دولار"

المملكة العربية السعودية	501 ب.د.
ابو ظبي	328 ب.د.
دولة الكويت	228 ب.د.
دولة قطر	58 ب.د.

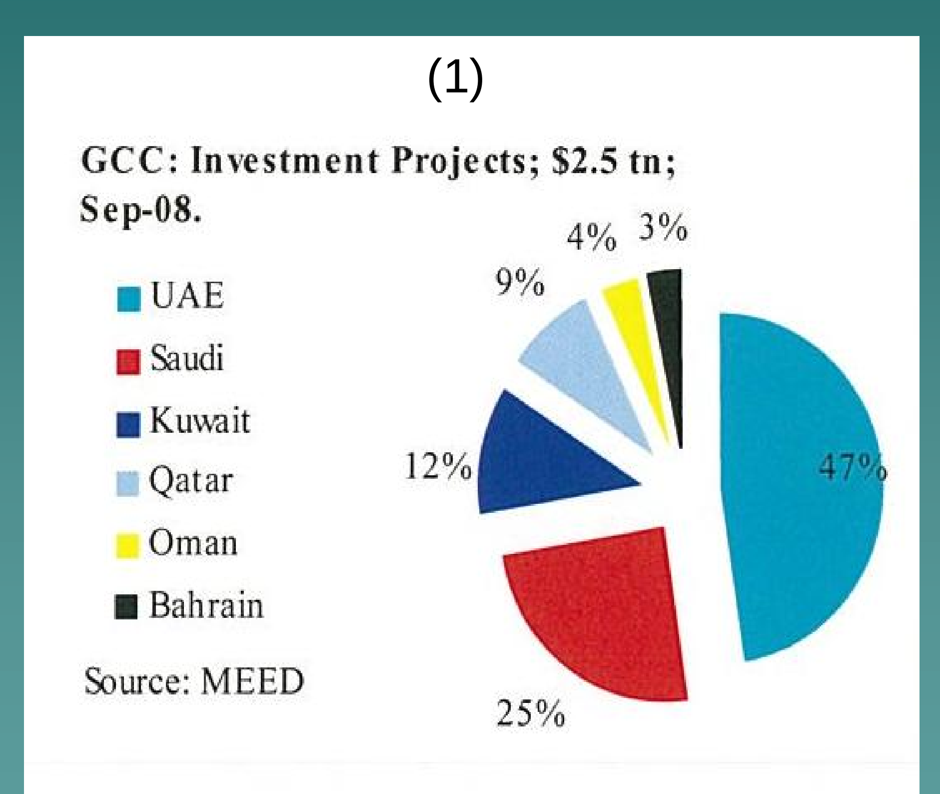


ثالثا : التحديات المستقبلية

عام 2009 يعد عام التحدى لدول مجلس التعاون الخليجي

- النقص المستمر لمصادر التمويل طويل الاجل سوف يؤدى الى انخفاض ملحوظ فى حجم الميزانيات.
- متوقع ان تواجه البنوك مخاطر كبيرة نظرا لتدهور جودة الأصول و التى تشمل:
  - الاستثمارات الدولية
  - زيادة القروض المتعثرة
  - تضخم المخصصات
  - انخفض فى حجم الائتمان.
- التراجع الملحوظ فى القطاع العقارى خصوصا دبي





- التأجيل أو التمديد للمشروعات الضخمة والعملاقة لدول مجلس التعاون والتي تم تقديرها بمبلغ 2,500 بليون دولار .

- توقع انخفاض إنتاج النفط لعام 2009 مقارنة بعام 2008 بنسبة 13% ، من 15,95 مليون برميل يوميا الى 13,69 مليون برميل ، مما سيؤثر على إيرادات الدول .



تراجع النمو في دول مجلس التعاون الخليجي

- متوقع أن ينخفض معدل النمو بشكل ملحوظ من 6.5 % فى عام 2008 الى 0.5 % فى عام 2009 ، و من المتوقع أن تعود إلى معدلاتها الطبيعية فى عام 2010 إذا ما ارتفعت أسعار النفط مرة أخرى.

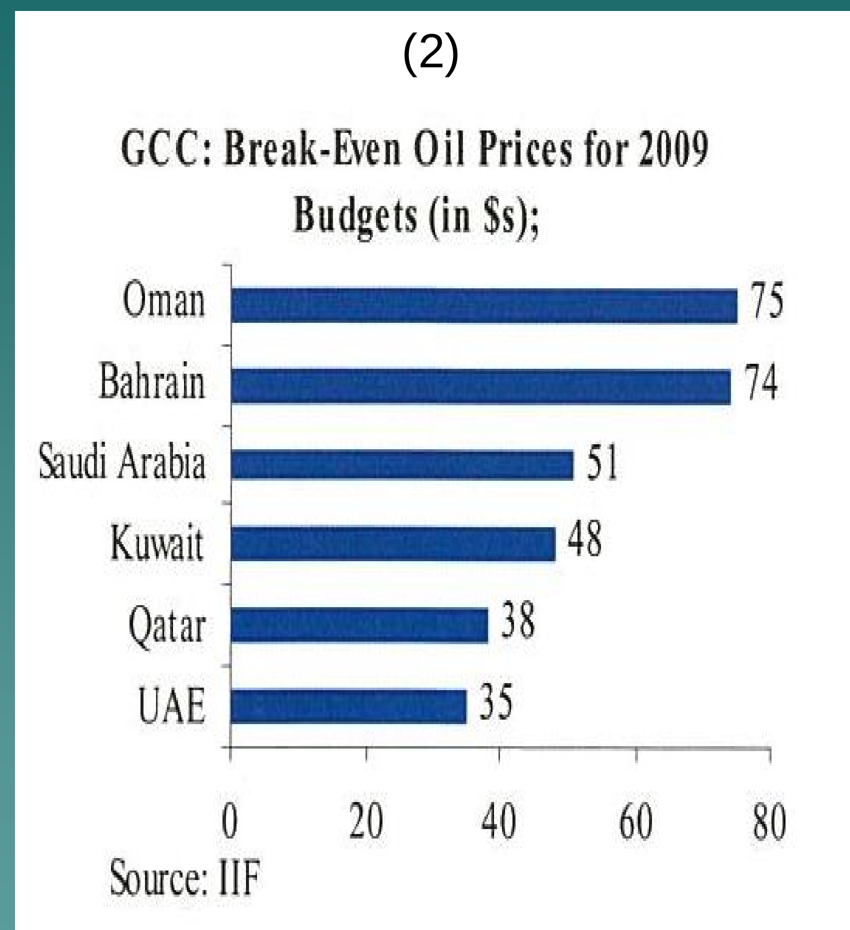


توقعات لسوق النفط

توقع إرتفاع أسعار النفط العالمية عام 2009 في ظل الظروف الحالية صعبة للغاية . الكثير سيعتمد على ما يلى :

- حدة الكساد العالمي
- التزام اوبك في تخفيض الانتاج المتفق عليه
- عمق الاصلاح مما يؤدي لزيادة الطلب في الأسواق المالية والائتمانية ، والهياكل الاقتصادية بشكل عام .





- قد تكون سنة 2009 صعبة لكن لاحقا ستكون مقبولة وسعر النفط المتوقع لعام 2009 غير جيد لموازنات الدول ، ويبين الجدول رقم (2) سعر البترول التوازني لميزانيات دول مجلس التعاون .

Source : Council on Foreign Relations, GCC Sovereign Funds, Jan.2009



التوقعات في الأجل المتوسط جيدة

- إذا ما انخفضت اسعار النفط سوف يكون له تأثير سلبى على حجم الأموال المستثمرة فى هذا القطاع.

- لكن من المتوقع أن تكون هناك أزمة في امدادات النفط نظرا لعدم كفاية الاستثمار لتطور حقول النفط. وهذا بسبب انخفاض سعر النفط وانخفاض معدلات الانتاج في الحقول النفطية القائمة؛ وبالتالى انخفاض فى حجم الإنتاج، مما سيؤدي الى زيادة الاسعار فى الأجل المتوسط.



يوضح الجدول رقم (3) تأثير أسعار النفط على حجم الاستثمارات الأجنبية التي يمكن أن تقتنيها دول مجلس التعاون في المستقبل ، ويعتمد ذلك أساسا على أسعار النفط التي إذا ما إرتفعت يمكن أن تحقق فوائض مالية تستثمر في أصول أجنبية وذلك على أساس سعر 25 ، 50 ، 75 و 100 دولار ، وأن انخفاض أسعار النفط الحالية هي ظاهرة مؤقتة نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية ، كما أن من المتوقع زيادة سعره مرة أخرى ليصل إلى 100 دولار/ب بمجرد انتعاش الاقتصاد العالمي.

(3)



- الأزمة العالمية أثرت على دول العالم كافة سواء المتقدمة منها أو النامية أو الفقيرة وأثرت بشكل أقل على دول مجلس التعاون ، لكن بصور مختلفة بين دول المجلس ويعتمد الفرق في التأثر على عدة عوامل :

1. إنتاج "الطاقة" ،"النفط والغاز"
2. عدد السكان
3. حجم العمالة الوطنية لدى الحكومة "فلسفة دعم المواطنة"
4. مدى تنوع الاقتصاد .



- ومن المتوقع أن تتجاوز الأزمة دول مجلس التعاون عام 2011 بضرر أقل مما أصاب العديد من دول العالم وذلك للأسباب التالية :

1. توقعات ارتفاع أسعار النفط بعد عام 2010.
2. السياسات الجادة للبنوك المركزية والتي دعمت القطاع المالي
3. الاحتياطات الكبيرة لمعظم دول مجلس التعاون والتي ستدعم ميزانيات الانفاق اذا كان هناك حاجة لذلك .



- في الختام ، أعتذر من الجهة المنظمة للمؤتمر اذا لم اغطي المواضيع المطروحة في عنوان الجلسة .
- وأعتذر من الحضور للقصور الشديد في عرض الفكرة وذلك لضيق الوقت المحدد للمتحدثين .
- وآمل أن أكون قد ساهمت بشيء رغم عتبي الشديد على نفسي لتوسع الموضوع وضيق الوقت رغم محاولاتي لتحديده.